



باسم الشعب

مجلس الدولة

محكمة القضاء الإداري

الدائرة السابعة والعشرون - ضرائب -

بالجلسة المنعقدة علناً بمقر مجلس الدولة يوم الأربعاء الموافق ٢٧/٤/٢٠٢٢ م.

برئاسة السيد المستشار / حسن محمد كمال حسن

نائب رئيس مجلس الدولة

رئيس المحكمة

نائب رئيس مجلس الدولة

نائب رئيس مجلس الدولة

أمين السر

وعضوية السيد المستشار / محمد منصور محمد منصور الحفناوي

وعضوية السيد المستشار / صالح سالم محمد سليم

وسكرتيرية السيد / أشرف إبراهيم

أصدرت الحكم الآتي :-

في الدعوى رقم ٩٩٠٠ لسنة ٧٥ ق.

القضامة من /

محمد على احمد محمد

ضد

١- وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضريب

٢- رئيس مأمورية ضرائب مدينة نصر ثان بصفته

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة موجهة من محام أودعها قلم كتاب المحكمة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٥ وطلب في خاتمة الحكم بتقديم الدعوى شكلاً وفي الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه بوقف الحق في التقدير عن الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٦/٨ سقوط المدة من ٢٠٠٨/١٢ حتى ٢٠١٦/٨ والزام الجهة الإدارية

وذكر المدعى شكل الدعوى في مصلحة لدى مأمورية ضرائب مدينة نصر وأحضرته الجهة الإدارية بمذكرة ١٥ ضملاً بالمستندات التي يرى أنها تؤدي إلى وقف الفحص المطالب بها بمبلغ ١٤٦٦١٤٨٦٨ جنيه تمهيداً لقرار لجنة الطعن، وذلك باعتباره طالبة بالمخالفة للقانون، مما أحدا بالدعى إلى إقامة الدعوى الماثلة

وتدوين نظر النزاع في أداء الحكم على النحو الثمين بمحاضر الجلسات، وبجلسه ٢٠٢١/١٢١ قضاة المحكمة نسبت حكمه إلى رئيس المأمورية، وبإثر الخير تقريره ملف الدعوى وتحسنه ٢٠٢٢/٣ قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة اليوم مع مذكرات في أسبوعين، وبما صدر الحكم وأودعه مسودته المنشورة على أسميه عند النطق به.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات والمداولة قاتلنا.

حيث إن المدعى يهدف إلى الحكم بتقديم الدعوى شكلاً وفي الموضوع بالغاء قرار لجنة الضعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١٩ فيما تضمنه من تعيين المأمورية عن فروع الفحص بمبلغ ١٤٦٦١٤٨٦٨ جنيه الفترة من ٢٠٠٨/١١ حتى ٢٠١٨/١٢٣١ مع ما يترتب على ذلك من التزام الجهة الإدارية بالمصروفات.

وحيث أنه عن شكل الدعوى، فقد استوفت سائر اوضاعها الشكلية المقررة قانوناً، ومن ثم تكون مبنية شكلاً ومن حيث أنه عن موضوع الدعوى، فإن المادة رقم ١١ من قانون الضريبة العامة على المعاملات، الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١، - وتعديلاته - تنص على أن "تفصل في تطبيق أحكام هذا القانون باللفظ والعبارات الآتية، التعريفات الموصحة قرئ كل منها....."

- المكلف الشخص الطبيعي أو المعنوي المكلف بتحصيل وتوريد الصريحة للمصلحة سواء كان متاجراً صناعاً أو تاجرًا أو موظفاً لخدمة خاصة للضربيه بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون، وكذلك كل مستورد لسلعة أو خدمة خاصة للضربيه بغير صادر الإجازة مهما كان حجم معاملاته.

الحكم في الدعوى رقم ٩٩٠٠ لسنة ٧٥ ق.

سلعة : كل منتج صناعي سواء كان محلياً أو مستورداً... ويترشّد في تحديد مسمى السلعة بما يرد بشأنها لاحظات ونصوص البنود المبينة بالأقسام والفصول الواردة بجدول التعريفة الجمركية.

الخدمة : كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق.

البيع : هو انتقال ملكية السلعة أو أداء الخدمة من البائع، ولو كان مستورداً، إلى المشتري، وبعد بيعها في حكم هذا القانون.....

التصنيع : هو تحويل المادة، عضوية أو غير عضوية، بوسائل يدوية أو آلية أو بغيرها من الوسائل، إلى منتج جديد أو تغيير حجمها أو شكلها أو مكوناتها أو طبيعتها أو نوعها... وبعد تصنيعاً تركيب أجزاء الأجهزة أو عيّنة أخرى، ويستثنى من ذلك عمليات تعبئة المنتجات الزراعية بحالتها وعمليات التعبئة التي تقوم بها محلات البيع بالقطاعي أو التجزئة عند البيع للمستهلك مباشرةً، وكذلك أعمال تركيب الآلات والمعدات لأغراض التشبيب والبناء.

المنتج الصناعي : كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس بصورة اعتمادية أو عرضية وبصفة رئيسية أو تبعية آية عملية تصنيع.

مورد الخدمة : كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتوريد أو أداء خدمة خاصة للضربيّة.

المستورد : كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاصة للضربيّة بغرض الاتجار.

المسجل : هو المكلف الذي تم تسجيله لدى المصلحة وفقاً لأحكام هذا القانون.....

تاجر الجملة : كل شخص طبيعي أو معنوي يبيع سلعاً خاصة للضربيّة لآخرين يبيعون أو يصنّعون ما اشتراه منه.

تاجر التجزئة : كل شخص طبيعي أو معنوي يبيع ما اشتراه من سلع خاصة للضربيّة على حالتها للمستهلك النهائي.

الضربيّة الإضافية : ضربيّة مبيعات إضافية بواقع نصف في المائة من قيمة ~~القيمة المدفوعة عن كل~~ أربعين أو جزء منه يلى نهاية ~~الفترة المحددة للسداد~~.

الضربيّة على الذهابات : هي ضربيّة سابق تحميلها على السليم ~~المطبخ العائلي في تلك~~ سلع خاصة للضربيّة.

السلع المغافاة : هي السلع التي تتضمنها قوانين الاغفاء.....

وتنص المادة رقم (٢) من ~~قانون~~ هذا القانون على أن "نفرض الضريبيّة العامة على المبيعات على السلع المصنعة المحليّة والمستوردة إلا ما استثنى بنفس خاص". وتفرض الضريبيّة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون.

ويكون فرض الضريبيّة على السلع ~~والخدمات المترافق~~ يتم تصديراً ~~للخارج~~ طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها ~~القوانين~~ هذا القانون "جـ".....

وتنص المادة رقم (٢) من ~~قانون~~ هذا القانون على أن "يلزم المكلّفون بتحصيل الضريبيّة وبالاقرار عنها وتوزيعها للضربيّة في ~~العام~~ من تقدّم علىه في هذا القانون": ~~الضربيّة تتحقّق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة~~ وتنص المادة رقم (١) من ذات القانون على أن "تتحقق الضريبيّة بتحقيق واقعة بيع السلع بمعرفة المكلّفين ~~فيما لا يحكم~~ هذا القانون.....

ويتعيّن في حكم البيع قيام المكلّف ~~فيما لا يستعمل~~ السلعة أو الاستفادة من الخدمة في أغراض خاصة أو شخصية، أو التصرف فيها ~~فيما يليه مقتضى~~ التصرفات القانونية، كما تستحق الضريبيّة بالنسبة إلى السلع المستوردة.....

وتنص المادة رقم (٢) من ~~قانون~~ هذا القانون على أن " تكون القيمة الواجب الإقرار عنها ~~وكذلك تتحذّل~~ أساساً لربط الضريبيّة بالنسبة للسلعة أو ~~ما يزيد عن~~ خدمة خاضعة للضربيّة هي القيمة المدفوعة ~~وكلاً~~ في الأحوال التي يكون فيها بيع السلعة أو تقديم الخدمة من شخص مسجل إلى شخص آخر مستقل عنه وفقاً للمجريات الطبيعية للأمور، وإلاقدر ثمن السلعة أو الخدمة بالسعر أو المقابل البائد في السوق في الظروف العاديّة وفقاً للتواتر التي تحدّدتها اللائحة التنفيذية.....

وتليق ~~للمدة~~ رقم (١٢) من ذات ~~القانون~~ على أن إذا ثبت بين ~~المصلحة~~ أن قيمة مبيعات المسجل من السلع أو الخدمات تختلف عما ورد بأقراره عن آية فقرة محاسبة، كان لها تعديل القيمة الخاضعة للضربيّة، وذلك مع عدم الأخلاص ~~بأية إجراءات أخرى تقضي بها~~ أحكام هذا القانون.

صاحب الشأن في جميع الأحوال التظلم من تقدير المصلحة وفقاً للطرق والإجراءات المحددة في هذا القانون.”

وتنص المادة رقم (١٣) من ذات القانون على أن "تضاف قيمة الضريبة إلى سعر السلع أو الخدمات بما في ذلك السلع والخدمات المضافة جبرياً والمحددة الرابع" وتنص المادة رقم (١٤) على أن ".....

وينص المادة رقم (١٦) من ذات القانون على أنه "على كل مسجل أن يقدم للمصلحة إقرارا شهريا عن الضريبة المستحقة على النموذج المعده لهذا الغرض خلال الشهرين التاليين لانتهاء شهر المحاسبة ... وإذا لم يقدم المسجل الإقرار في الميعاد المنصوص عليه في هذه المادة يكون للمصلحة الحق في تقدير الضريبة عن فترة المحاسبة مع بيان الأسس التي استندت إليها في التقدير، وذلك كله دون إخلال بالمساءلة الجنائية".

كما تنص المادة (١٧) من ذات القانون - قبل تعديله بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ - على أن "المصلحة تعديل الإقرار المنصوص عليه في المادة السابقة ويخطر المسجل بذلك بخطاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول خلال سنتين يوماً من تاريخ تسليمه الإقرار للمصلحة وللمسجل أن يتظلم لرئيس المصلحة خلال ثلاثة أيام يوماً من تاريخ تسلم الإخطار. وفي جميع الأحوال يجوز مد هذه المدد بقرار من الوزير. ويعتبر تقدير المصلحة نهائياً إذا لم يقدم التظلم خلال الميعاد المشار إليها".

وتنص المادة رقم (١٧) من ذات القانون مستبدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ على أنه "للمصلحة تعديل الإقرار المنصوص عليه في المادة السابقة وبخطر المسجل بذلك بخطاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول خلال ثلاث سنوات من تاريخ تسلمه الإقرار للمصلحة ، وللمسجل أن يتظلم لرئيس المصلحة خلال ثلاثة يومنا من تاريخ تسليم الإخطار ، فإذا رفض التظلم أو لم يبيت فيه خلال ستين يوماً يجوز لصاحب الشأن أن يطلب إ حاله النزاع إلى لجان التوفيق المنصوص عليها في هذا القانون خلال ستين يوماً التالية لإخطاره برفض تظلمه وذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول يفيد رفض تظلمه أو لانتهاء المدة المحددة للبت في التظلم ، ويعتبر تقدير المصلحة نهائياً إذا لم يقدم التظلم أو يطلب إ حاله النزاع إلى لجان التوفيق خلال المواعيد المشار إليها . وللمسجل الطعن في تقدير المصلحة أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثة يومنا من تاريخ صدوره نهائياً".

(قضى بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من هذه المادة بمقتضى حكم المحكمة الدستورية العليا رقم ١٦٢ لسنة ٣١ ق.د الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٤/٧).

وتنص المادة (٢٥) من قرار وزير المالية رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠١ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات على أنه "تتحق ضريبة إضافية بواقع نصف في المائة من قيمة الضريبة التي يتاخر سدادها عن الموعيد المحددة بالمادة السابقة عن كل أسبوع أو جزء منه يلى نهاية الفترة المحددة للنيلاد"

والمصلحة الحق في اتخاذ المعايير الإداري (استثناء الضريبة والضريبة الإضافية وأية مستحقات أخرى في حالة عدم سداد الضرائب) ".

وحيث إنه من المقرر في مادتى الخامسة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة من القواعد القانونية
الأمرة المتعلقة بالنظر في إعفاء أو التزيل عنها وعلى المحكمة أن تقضى به من تقاء نفسها
وهي إجراءات وموارد تختلف عن موارد المعرفة على مصلحة الضرائب التزامها وترتباً على مخالفته البطلان
(في هذا المعنى حكم محكمة النقض في البطلان رقم ٤٤ لسنة ٢٢ في جلسة ٢٣/٣/١٩٧٨)

ومن حيث ان مفهوم المادتين (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته بشأن الضريبة العامة على المبيعات ، والمادة (١٣) من مرسوم حسم التنفيذية المساعدة بقرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ ان الفشل في الالتزام بالسجل ينعدم لعذر لحمة الضرائب على المبيعات اقراراً شهرياً عن الضريبة المستحقة عن مبيعاته من السلع أو الخدمات الخاصة لها على النموذج المعد لهذا الغرض خلال فترة الثلاثين يوماً التالية، لانتهاء شهر المحاسبة، التي مرت بقرار وزير المالية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٩١ المنعقد بالقانون المعمول به العد

فيه، شهر ديسمبر وانتهى مدت بقرار وزير المالية رقم ١٩٥ لسنة ١٩٩١ المنصور بالوقوع المصرفي المدعى (١٤٠) في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٩١ إلى شهرين عدا سلع الجدول رقم (١١) المتفافق للقانون، وذلك ولو لم يكن قد حقق ببروعاً أو أدى خدمات خاصة للصريح به خلالهما، ومنع للمصلحة الحق في تعديل هذا الإقرار، وأن تخطر المصلحة بالتعديلات التي أجرتها بخطاب مسجل موصى عليه بعلم الوصول خلال ثلاثة سنوات من تاريخ تسليم الإقرار للمصلحة بما مفاده أن المشرع رغبة منه في تسوية الخلافات التي قد تنشأ بين مصلحة الضريبة على المعيلات والممول بشأن مقدار الضريبة، ومدى صدق ما ورد بالإقرارات المقدمة من الأخير، فقد منع للمصلحة الحق في تعديل إقرارات الضريبي وإخباره بها بخطاب موصى عليه مصحوباً بعلم

الحكم في الدعوى رقم ٩٩٠ لسنة ٢٥ ق.

وصول بالنموذج ١٥ ضرائب مبيعات ، وذلك خلال ثلاث سنوات من تاريخ تسليمه الإقرار للملحة ، حتى يستقر موقفه من الضريبة المفروضة عليه خلاله .
(يراجع في ذلك، حكم محكمة النقض مدنى ، في الطعن رقم ٧٨ لسنة ٧٢ ق. جلسة ٢٤/٦/٢٠٠٣، وكذا حكمها في الطعن رقم ١٨٩٢٧ لسنة ٧٧ ق. جلسة ٢٥/١١/٢٠٠٨) .
ومن حيث أن قضاء المحكمة الدستورية العليا قد جرى على أن مناط استحقاق ضريبة المبيعات هو تحقق واقعة بيع سلعة خاضعة للضريبة أو أداء خدمة بمعرفة المكلفين عملاً بنص المادة (٦) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١، بما مزداده : أن الضريبة تندمج في ثمن السلعة أو الخدمة وتعد جزءاً منها، ولا يتصور بالتالي بيع هذه أو أداء تلك دون تحصيل هذه الضريبة من مشتري السلعة أو متلقى الخدمة، وإلا كان المكلف مهماً لها بمحض إرادته واختيارة، سواء كانت الأولى أو الثانية فإنه يتلزم بتوريد الضريبة في الميعاد، وإلا كان عدلاً ومنطقاً تحمله بالجزاء المقرر قانوناً على عدم توريدتها في الميعاد المقرر قانوناً، وبما لا مخالفة فيه لحكم المادتين (١٣ و ٣٨) من الدستور .

(حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٩٠ لسنة ٢١ قضائية دستورية بجلسة ٢٠٠٥/٧/٣١)

وحيث أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد جرى على أن: " الاستعانة بأهل الخبرة كإجراء من إجراءات الإثبات أمر متوكلاً على تقديره لمحكمة الم موضوع، وهي لا تلتزم إلا بما تراه حقاً وعدلاً من رأي أهل الخبرة، فلها أن تأخذ بما تطمئن إليه من تقرير الخبير، ولها أن تطرح ما انتهى إليه كله أو بعضه، إذا خرج عن حدود المامورية المكلف بها، أو تجاوز اختصاصه الفنى، أو خالف الأصول القانونية، أو الواقع الثابتة، على اعتبار أن المحكمة هي صاحبة الولاية للفصل في النزاع الم موضوع عليها، وهي الخبير الأعلى، فلها أن تزرن الرأى الفنى للخبير بميزان الحق والعدل فتأخذ بما تشاء، وتطرح ما تشاء "(يراجع في ذلك، حكم المحكمة الإدارية العليا، في الطعن رقم ٤٨٨٢ لسنة ٤٣ ق. جلسة ٣٢/١٢/٢٠٠٦) .

بمبلغ ١٤٦١٤٨,٦٨ جنية الفترة من ١١/٦/٢٠٠٨ حتى ١٢/٦/٢٠٠٨ .

ومن حيث إنه هنالك بما نقدم ، ولما كان الثابت من الأوراق ، وتقرير الخبير الذى تطمئن إليه المحكمة وتأخذ به محمولاً على أسبابه أن المدعى مسلح بمصلحة الضريبة على المبيعات مأمورية مدينة نصر ، وقامت المأمورية بفحص إقراراته عن الفترة الضريبية من ١١/٦/٢٠٠٨ حتى ١٢/٦/٢٠١٨ وأسفر الفحص عن فرroc ضريبية بلغت (١٤٦١٤٨,٦٨) جنية وقامت المأمورية بمعطالية المدعى بصفته بفرroc الفحص بموجب النموذج ١٥ ض.ع.م بتاريخ ٩/٦/٢٠١٩ ومن ثم يسقط حقها فى تعديل دين الضريبة عن الفترة من ١١/٦/٢٠٠٨ حتى ٨/٦/٢٠١٦ لفوات المدة المقططة لحقها فى ذلك فى التعديل ، وهى ثلات سنوات من تاريخ تقديم الإقرارات وال فترة التى تستحق عنها الضريبة ، الأمر الذى يتعين معه القضاء ببراءة ذمته من فرroc الفحص الضريبية عن هذه الفترة ، وما يترتب على ذلك من أثار أخصها بطلان النموذج رقم ١٥ ض.ع.م عن الفترة الضريبية من ١١/٦/٢٠٠٨ حتى ٨/٦/٢٠١٦ والضريبة الإضافية .

ومن حيث أنه عن الفترة من ٣١/٦/٢٠١٨ حتى ٣١/٦/٢٠١٩ فإن الجهة الإدارية قامت بفحص الإقرارات الضريبية الخاصة بها طبقاً للبيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة بتعديل الإقرارات الخاصة بها بموجب النموذج ١٥ ض.ع.م بتاريخ ٩/٦/٢٠١٩ مع ما يترتب على ذلك من تغيير الضريبة ، ولما كان الثابت بتقرير الخبير الذى تطمئن إليه المحكمة بغير مراجعة الفحص عن تلك الفترة ومن ثم فإن ذمته بمبلغ الضريبة عن الأسر التى استندت إلى البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة بتعديل الإقرارات الخاصة بها بموجب النموذج ١٥ ض.ع.م بتاريخ ٩/٦/٢٠١٩ تتعين استبعاد العنوان المالي فيما جاور تلك الفترة ، ويكون قرار الجهة الإدارية قد صدر على غير صحة مما يتعين معه القضاء برفض طلبه عن تلك الفترة .

وحيث إن المدعى قد أثبت ما يطلب منه وأخفق في بعضه ، مما يتعين معه القضاء بالزامه والمدعى عليه المصرروفات مناصفة بينهم عدلاً بحكم المادة ١٨٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

فلهذه الأسباب

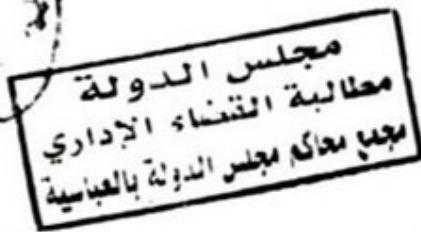
حكمت المحكمة: ببراءة ذمة المدعى من المبالغ المطالب بها كفرroc فحص ضريبة المبيعات عن الفترة من ٣١/٦/٢٠١٨ حتى ٨/٦/٢٠١٦ مع ما يترتب على ذلك من أثار و على نحو المبين بالأسباب ورفضت ما عدا ذلك من طلبات والزامه والجهة الإدارية المدعى عليها المصرروفات مناصفة .

سكرتير المحكمة

رئيس المحكمة

أنت

نحوه المذهبية بفتح الماء



1100300

2/26/09

٢٤٢١٦ + آخر ٣٧ = ٢٨٥٩

三

ابراهيم

20 N²1
C. 50 17/19

